**تأصيل حقوق الانسان واتجاهات تدويلها**

يعتبر التدويل من المفاهيم التي ترتبط بالعلاقات الدولية وهو جعل المنطقة المحددة تحت السيادة الدولية , او مشاركة عدة دول في ادارة الشؤون الخاصة بها وهو مفهوم يستخدم في العديد من الدراسات والبحوث , الا انه مفهوم غير متداول في البحوث العربية المعاصرة , ونظراً لحداثة هذا المفهوم في المنطقة العربية فقد رأى البعض على انه مفهوم استعماري وخطير على الكيان العربي وذلك لعدم معرفته وحقيقته العلمية , والتدويل يعني المشاركة الدولية لتنفيذ عمل معين في نطاق جماعي وليس يعني الاستعمار كما وصفه البعض لعدم الخبرة في الدراسات الدولية فعندما يتم ارسال قوات دولية لحفظ السلام فهذا يعني تدويل الامن في اقليم جغرافي معين يتمتع بالحماية الدولية المشتركة , وكذلك في تدويل النطاق الجوي فهذا يعني الحماية الامنية المشتركة , وبالتالي فأن مفهوم التدويل لا يؤثر تأثير سلبي على الامن الوطني او القومي للدول كما وصفه الباحثين وانما هو مفهوم قديم الاستخدام ساعد على حفظ السلام على المستوى العالمي وتسوية المنازعات الدولية بالطرق السلمية ويمكن ان نلخص مفهوم التدويل بأنة مشاركة الشخصيات الاعتيادية ( الدول )في المجتمع الدولي لتحقيق مصلحة وطنية او اقليمية او عالمية وليس المقصود به الاستعمار كما وصفه بعض الباحثين او وسائل الاعلام العربية .

والاهم فيه هو ان قضايا حقوق الانسان لم تعد محلية بل صارت دولية منذ صدور الاعلان العالمي لحقوق الانسان في 1948, وان كل ما جرى ويجري من صراع في هذا المضمار لا يعدو كونه صراعا حول ان كانت كرامه الانسان هيه قيمة دولية ام محلية . ولم يتأخر استقرارها كمفهوم دولي الا بسبب الحرب الباردة التي وضعت اوزارها في 1989 برمزية سقوط جدار برلين , ومنذ ذلك الحين بدأت فكرة عالمية حقوق الانسان تسترجع شيئاً فشيئاً ما فاتها من زمن ضائع لتطرح نفسها ضمن الافكار الكبرى التي تصوغ الفكر الانساني وتحدد معالم قادمة للرأي العام العالمي وهي تكسب كل يوم ارضا جديدة , كما يعني تدويل حقوق الانسان ان علاقة الدولة بمواطنيها والمقيمين على اقليمها لم تعد من الموضوعات التي تنفرد بها الدولة وانما تهم المجتمع الدولي برمته والانسانية جمعاء , ويرى اتجاه اخر ان عالمية حقوق الانسان تأكدت من تدويل هذه الحقوق وذلك بأخراجها من المجال المحجوز للدولة حيث ازداد الاهتمام بها بعدما تراجع تدريجيا ذلك الفكر الذي كان يعتبر حقوق الانسان مجالا محفوظا للدولة تهتم الدولة وحدها بتنظيمه من دون رقيب ولا حسيب .